



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



Measuring and analyzing the impact of financial depth on inflation rates - Egypt as a model for the period (1990-2020)

Researcher: Mohamed jasem Mohamed
College of Administration and Economics
University of Mosul
mohamedjasem212@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Abdullah Khadr Abtan
College of Administration and Economics
University of Mosul
Abdallah_khudair@uomosul.edu.iq

Abstract

The research aims to measure and analyze the impact of financial depth indicators on inflation rates and highlight its role in addressing inflation and reducing it in the future to economically acceptable levels. Model has been rated (ARDL) for data, as the study found there is an equilibrium relationship between financial depth and inflation rates in the short and long terms. As bank credit as a percentage of GDP is one of the most important indicators of financial depth, affecting inflation. The study also recommends the Central Bank of Egypt to direct commercial and specialized banks to increase credit grants to maintain the inflation rate is within acceptable limits.

Keywords: Financial depth, inflation, credit granted to the private sector

قياس وتحليل أثر العمق المالي في معدلات التضخم - مصر أنموذجاً للفترة (2020-1990)

أ.م.د. عبدالله خضر عبطان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

الباحث: محمد جاسم محمد عبدالله
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

يهدف البحث الى قياس وتحليل أثر مؤشرات العمق المالي في معدلات التضخم وإبراز دورها في معالجة التضخم وتخفيفه مستقبلاً الى مستويات مقبولة اقتصادياً، إذ تم تقدير أنموذج ARDL للبيانات، إذ توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية بين العمق المالي ومعدلات التضخم في الأجلين القصير والطويل، إذ يُعد الائتمان المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات العمق المالي تأثيراً في التضخم، وكما توصي الدراسة البنك المركزي المصري بتوجيه المصارف التجارية والمتخصصة بزيادة منح الائتمان للمحافظة على معدل التضخم بحدود مقبولة.

الكلمات المفتاحية: العمق المالي، التضخم، الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

المقدمة

يعد التضخم من أبرز الظواهر والمشكلات الاقتصادية المعاصرة التي تواجه مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي السائد، ولاسيما أن القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي بوظائف مالية، فعليه يمكن استخدام مجموعة من الوظائف والأدوات للوصول الى أفضل حالة في الاقتصاد من خلال التوازن الجزئي والكلي، وكذلك جعلها السبيل في حل مشكلة التضخم، فعندما تبتعد المصارف عن معايير الأداء السليم تصبح سبباً للاضطراب وربما أزمات شاملة، وفي الدول النامية ان لم توظف جيداً لخدمة النهوض للاقتصاد تكون ميداناً لهدر الموارد واضاعة الفرص، ومن الأوجه الواضحة لها التنافس الملحوظ او المحتمل بين الائتمان والأنشطة الأخرى، وتزاحم كثير من المصارف على سوق ضيقة تقيدها الودائع المتاحة.

ولتحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى أربع مباحث تمثل الأول بمنهجية البحث في حين تناول الثاني التضخم ام الثالث فتناول مؤشرات العمق المالي في تناول الرابع المنهج التحليلي الكمي واخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث: والتي تمثلت بما يلي:

اولاً. مشكلة البحث: تعاني أغلب البلدان أن لم يكن جميعها من المشاكل الاقتصادية ولاسيما التضخم وقد أخذت هذه المشكلة تنوعاً وتجذراً في الحياة الاقتصادية فعليه لابد من استخدام أفضل الوسائل والأدوات المالية منها والنقدية للسيطرة عليها او حللتها خاصة اذ ما علمنا أن لهذه المشكلة اثار سلبية تعصف بالاقتصاد، فيما يخص تخفيض قيمة العملة وارتفاع الأسعار وانخفاض المستوى المعاشي وخسارة الدائنين وغيرها، كل هذا يدعوا الاقتصاديين الى استهداف التضخم، ويمكن أن نطرح مشكلة البحث بالسؤال الاتي: (هل أن مؤشرات العمق المالي تزاوّل تأثيراً معنوياً في معدلات التضخم؟)

ثانياً. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تقديم أبرز دور مؤشرات العمق المالي (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي، الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي) والتي يمكن لها ان تعمل على تخفيض معدلات التضخم مستقبلاً أو الوصول الى معدلات تضخم مقبولة اقتصادياً.

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث الى قياس وتحليل أثر مؤشرات العمق المالي في معدلات التضخم وإبراز دورها في معالجة التضخم وتخفيضه مستقبلاً الى مستويات مقبولة اقتصادياً وذلك من خلال الاتي:

1. قياس وتحليل أثر الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في معالجة التضخم وتخفيضه مستقبلاً الى مستويات مقبولة اقتصادياً.
2. قياس وتحليل أثر عرض النقد الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي في معالجة التضخم وتخفيضه مستقبلاً الى مستويات مقبولة اقتصادياً.
3. قياس وتحليل أثر الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي في معالجة التضخم وتخفيضه مستقبلاً الى مستويات مقبولة اقتصادياً.

رابعاً. فرضية البحث: أن مؤشرات العمق المالي تؤثر في معدلات التضخم وتعمل على تخفيضها.

خامساً. منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الكمي في بيان أثر مؤشرات العمق المالي (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقد

الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي، الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي) في معدلات التضخم في دولة مصر أنموذجاً للفترة (1990-2020).

المبحث الأول: التضخم الاقتصادي

يعد التضخم من أبرز الظواهر والمشكلات الاقتصادية المعاصرة التي تواجه مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي السائد، ونظراً لأهمية هذه المشكلة فقد اختلف الكتاب والباحثون في إعطاء مفهوم واضح عن التضخم، فلكل منهم رأي مختلف عن غيره في تفسير هذه الظاهرة، ويمكن عرض جملة من المفاهيم الموضحة لهذه الظاهرة كالآتي:

أولاً. مفاهيم التضخم: يعرف التضخم بأنه الزيادة في المستوى العام للأسعار المرتبطة بالزيادة الحاصلة في حجم المعروض النقدي وانخفاض قيمة العملة. (فرحان ويونس، 2021: 294).

وكذلك يمكن تعريفه هو حركة متصاعدة للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن القدرة الشرائية (Basu, 2011: 5).

وقد توصل عالم الاقتصاد كينز الى ان التضخم هو الزيادة في حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي، وهذا ما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار (الكفري، 2004: 4).

يمكن القول بأنه هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار ونرى السبب في ذلك لأنه يساهم بتوضيح كمية العرض من السلع والخدمات، سواء أكانت مستوردة أم منتجة محلياً.

ثانياً. أسباب التضخم: يعتمد ظهور ظاهرة التضخم على العديد من الأسباب من أهمها (شانسان واخرون، 2019: 15-17):

1. ارتفاع النفقات الاستثمارية والاستهلاكية: هي الزيادة التي تظهر في النفقات الكلية عن المستوى الكامل للاستخدام، وتعكس الزيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى التشغيل، فينتج التضخم عن تلك الزيادة، بسبب ارتفاع النفقات الكلية مع عدم زيادة السلع المعروضة، أي يوجد فائض في الطلب يقابله عرض ثابت من المنتجات والخدمات.
2. عجز الموازنة العامة: يحدث التضخم نتيجة زيادة النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة، وتعد من الأساليب التي تعتمد عليها الحكومات في تمويل المشروعات الإنتاجية قيد التنفيذ، ويؤثر عجز الموازنة المالية بشكل عام في الأوضاع الاقتصادية للدول.
3. قلة العناصر الإنتاجية: ويقصد بها انخفاض في عدد العمال أو المواد الخام، وغيرها من عناصر الإنتاج الأخرى التي تؤثر في العملية الإنتاجية بشكل عام، وتؤدي إلى ظهور التضخم؛ ويظهر التضخم نتيجة لانخفاض العرض وارتفاع الأسعار.
4. انخفاض رأس المال العيني: ان سبب ظهور نقص في رأس المال المستخدم في مستوى التشغيل، يؤدي إلى عدم مرونة الإنتاج؛ مما ينتج عنه اتساع الفجوة بين النقود المعروضة والنقود المتداولة من المنتجات والخدمات، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وظهور التضخم.
5. التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف: نتيجة رغبة الدولة في تنشيط الاعمال العامة وزيادة الإنتاج تقول بتشجيع المصارف على فتح العمليات الائتمانية وتخفيض سعر الفائدة بهدف جذب المنتجين وأصحاب الاعمال لتنفيذ ما ترغب فيه مما يزيد استثماراتهم ويصبح هذه الاستثمارات مرتفعة من حيث الطلب على المنتجات الحقيقية الموجودة وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع الأسعار كمنبه لظاهرة تضخمية حلت بالمجتمع.

6. **قلة العرض الكلي يقود نحو التضخم:** ان انخفاض العرض الكلي عن مستوى الاستخدام الأمثل سبباً لحدوث التضخم، وقد يعود الى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعلي لعدة أمور منها (التميمي، 2019: 305-306):

- أ. تحقيق مستوى الاستخدام الكامل: يحدث حينما يصل الاقتصاد القومي لمرحلة من الاستخدام الكامل والتشغيل الشامل لجميع العناصر الإنتاجية مع عجز في مستوى الإنتاج دون المستوى المتوقع للطلب الكلي الفعلي المرتفع، وعلية كل زيادة في الطلب الكلي تترجم الى ارتفاع في الأسعار.
 - ب. عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: حين يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية لمد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع.
 - ج. القصور في العناصر الإنتاجية: كالعمال والمواد الخام وغيرها تقود الى قلة المعروض السلعي.
 - د. النقص في رأس المال المادي: قد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الى نقص رأس المال العيني المستخدم عند مستوى الاستخدام الكامل.
- ثالثاً. أنواع التضخم:** يقسم التضخم على مجموعة من الأنواع، بناء على معايير اقتصادية متنوعة وهي:

1. **مقياس الضغط التضخمي،** ويُقسم على نوعين هما (ملاك، 2000: 446):
 - أ. **تضخم الطلب:** هو زيادة الأسعار نتيجة لارتفاع الطلب عن العرض، ممّا يؤدي إلى عجز العرض عن مواجهة الارتفاع في الطلب، بسبب التشغيل الكامل للعناصر الإنتاجية، أو لعدم مرونة الوسائل المستخدمة في العرض لمواجهة فائض الطلب.
 - ب. **تضخم التكاليف:** هو زيادة التكاليف الخاصة بالعوامل الإنتاجية بمعدلٍ يفوق نسبة الزيادة في الإنتاج؛ ممّا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار العام، ومن أبرز العوامل الإنتاجية أجور العمالة التي يترتب رفع معدلاتها، وزيادة مستويات فوائد الإنتاج المحققة.
2. **مقياس انكشاف التضخم،** أو حسب تعدد اقطاعات اقتصادية ويُقسم على ثلاثة أنواع هي (داود، 2014: 163):
 - أ. **التضخم الظاهر (الطليق أو المكشوف):** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع الأسعار والأجور ويحدث دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات.
 - ب. **التضخم المكبوت (المقيد):** هو حالة اقتصادية تكون فيها الأسعار ثابتة، مع تعرضها لضغط التضخم؛ بسبب تجميد السلطة العامة للأسعار؛ في اتخاذ تشريعات أو قرارات إدارية خاصة بهذا النوع من التضخم وان تدخل الدولة يتم من خلال سير حركات الائتمان بالتحكم بالجهاز الائتماني.
 - ج. **التضخم الخفي (المكبوت):** هو ظهور ارتفاع ملحوظ بالدخول النقدية دون وجود طريقة لأصرفها، بسبب وجود تدخل من الدولة، فتحوّل الإجراءات المتنوعة دون صرف الدخول المتزايدة.
3. **مقياس انتماء العوامل المؤدية إلى حدوث التضخم،** ويقسم إلى نوعين هما (الأمين، 2002: 211):
 - أ. **التضخم المحلي:** يظهر هذا التضخم نتيجة للعوامل الداخلية في الدولة وفي مدة زمنية معينة، ولا يكون للعوامل الخارجية أي تأثير كبير في حدوثه، ويتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية للنشاط الاقتصادي المحلي لذلك الاقتصاد.
 - ب. **التضخم المستورد:** هو زيادة مستويات الأسعار المحلية، بسبب تأثير مجموعة من العوامل الخارجية بشكل واضح، ويظهر في الدول النامية نتيجة اعتمادها على السلع المستوردة الاستهلاكية والإنتاجية على حد سواء.

4. معيار شدة التضخم، ويقسم على نوعين هما (العيساوي والوادي، 2006: 125):
- أ. **التضخم الجامح (المفرط):** يُعدُّ أشد أنواع التضخم تأثيراً وأضراراً على الاقتصاد بسبب ظهور ارتفاعات متتالية وشديدة في الأسعار دون توقف، ويعود هذا النوع من التضخم إلى الزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة التي يقابلها نقص في كمية المعروض السلعي ويتميز بارتفاع حاد في معدلات الأسعار، يتبعها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف.
- ب. **التضخم المتوسط (الزاحف):** هو زيادة معدلات الأسعار بنسبة أقل من التضخم الجامح، مع ظهور اضطراب في الدور الخاص بالنقود بصفقتها وسيطا مالياً، وهو أكثر أنواع التضخم أهمية بالنسبة لمعظم الاقتصاديات ولاسيما الرأسمالية المتقدمة.
- ج. **التضخم الركودي:** يظهر هذا النوع في ظل ركود النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار في الوقت نفسه، إذ يرافق هذا التضخم ارتفاع نسبة البطالة وحدوث ركود في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: العمق المالي

ان للجهاز المصرفي وظائف مالية ونقدية لا بد منها في الاقتصاد المعاصر وهي متنوعة ولا غنى عنها متضمنه في حركة الاقتصاد بأكمله، فعندما تبتعد المصارف عن معايير الأداء السليم تصبح سبباً للاضطراب وربما أزمات شاملة، وفي الدول النامية ان لم توظف جيداً لخدمة النهوض الاقتصادي تكون ميداناً لهدر الموارد واضاعة الفرص، ومن الأوجه الواضحة لها التنافس الملحوظ او المحتمل بين الائتمان والأنشطة الأخرى، وتزاحم كثير من المصارف على سوق ضيقة تقيدها الودائع المتاحة.

اولاً. **مفاهيم العمق المالي:** ولقد عرف البنك الدولي العمق المالي أنه حجم التطبيق المالي لبلد ما، إذ يتمثل في البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وأسواقها المالية مقارنة بمؤشر الناتج الاقتصادي العام (Nomasomi & others, 2020: 424).

ويعرف العمق المالي ايضاً بأنه زيادة في حجم النظام المالي وانتشاره في الاقتصاد من منظور السياسة النقدية، كما يتسم بتنوع محافظ الشركات والاسر بأهمية خاصة، ولهذا يمكن القول ان العمق المالي يعني ان الاقتصاد لديه حجم كاف من الأموال والمؤسسات والأوراق المالية، مما يوفر ظروفاً أكثر ملائمة للنمو الاقتصادي طويل الاجل، كما يعكس للاقتصاد درجة تعرضه للأدوات والعلاقات المالية ودرجة تشعبه بهذه الأدوات والمؤسسات المالية، اذ هنالك العديد من العوامل التي يمكن ان تؤدي الى زيادة العمق المالي وتتمثل في ظهور مستثمرين جدد، يمكن لهم استخدام المشتقات المالية، والعقود الآجلة والخيارات ومقايضات أسعار الفائدة، وزيادة إجمالي الأصول المالية بشكل سريع للغاية، وزيادة توافرها الائتمان المصرفي وعوامل أخرى (Hodan, 2020: 3).

كما يعد (Ardic, 2006) ان العمق المالي عبارة عن ودائع المصارف التجارية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي وأنه يساهم في النشاط الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار رأس المال الإنتاجي، بينما يرى (Tapiwa, 2020) بانها مقدار الموارد المالية المتراكمة في الاقتصاد، فكلما زادت الموجودات المالية في الاقتصاد زاد معدل نمو الاقتصاد (احمد، 2022: 16).

ولقد اثبتت الازمة المالية العالمية لمدة (2008-2009) أن العمق المالي الشديد يمكن ان يخلق صدمات، ويمنع التحديد المناسب للمخاطر واستدامة القطاع المالي ويزيد من حساسيته

للصدمات وهذا بدوره يؤثر سلبياً على النشاط الاقتصادي، كما يمكن ان يكون العمق المالي موجهاً نحو البنوك وموجهاً نحو الأسواق، كما ان المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي هو القطاع المصرفي، متمثل ذلك في التمويل الموجه نحو البنوك وتمويل الاستثمارات منخفضة المخاطر من خلال المنتجات المالية القياسية، بينما في الانتقال من مرحلة التطوير الى المرحلة المتقدمة، يحتاج المستثمرون الى مجموعة واسعة من الأدوات المالية لأدارة المخاطر وجذب رأس المال (Imanov & Ahmedov, 2019: 21).

بينما يشير العمق المالي الى مدى توفير الخدمات المالية واثاحتها للاستخدام أو التعادل من قبل قطاعات المجتمع المختلفة وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عيسى، 2011: 16).

ويمكن من خلال المفاهيم أعلاه نجد ان العمق المالي هو التوسع في استخدامات الأموال وتوجيهها نحو قطاعات استثمارية يمكن أن تحقق عائدات مالية عالية مستقبلاً، وهذا يعني أن العمق المالي هو عكس الكبح المالي.

ثانياً. أهمية العمق المالي: يمكن ان تتمثل أهمية العمق المالي بالآتي (طرشي واخرون، 2019: 114):

1. التبادل الفعال للسلع والخدمات، من خلال تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.
2. العقلانية في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالادخار والاستثمار فالعمق المالي في حد ذاته يعتمد إلى حد ما على رغبة مالكي الثروة في توظيف مدخراتهم في الوسائط المالية (مثل الودائع المصرفية)، أو امتلاك الأسهم والسندات.
3. التغطية الجيدة للمخاطر، من خلال خلق تشكيلة واسعة من الأصول، اي التنويع وتقليل مخاطر السيولة، إذ يقوم القطاع المالي بخلق تشكيلة واسعة من الموجودات التي تكمن توزيع المخاطر (التغطية أو التنويع)، وفي هذا المجال يرى (روبرت ميرتون الحائز على جائزة نوبل في موضوع المشتقات) أن الهندسة المالية والابتكار المالي هي القوة الدافعة للنظام المالي لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية وزيادة قدرته على التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية.
4. تدني حالات عدم تماثل المعلومات، إن استخدام التكنولوجيا في معالجة ونشر المعلومات وسن القواعد التي تؤدي إلى التنظيم الجيد للقطاع المالي وتنظيم القوانين الكفؤة لعمل الشركات والأسواق وخلق مؤسسات جديدة (مثل وكالات التقييم الائتماني) كل ذلك يسهم في إزالة مشكلة عدم تماثل المعلومات.
5. تزايد رأس المال الذي تفرضه المؤسسات المالية الخاصة للقطاع الخاص بدلاً عن الإقراض الحكومي المباشر.
6. تحسن القطاع المالي من حيث الاشراف والتنظيم والاستقرار وكذلك من حيث الكفاءة والقدرة التنافسية.

ثالثاً. مؤشرات العمق المالي:

1. **الائتمان الممنوح للقطاع الخاص:** يمكن تفسير معنى الائتمان بأنه عمليات الإقراض والاقتراض ذلك؛ لأن الذين يملكون النقود ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ومن شأن الائتمان نقل هذه الأموال من الطرف الأول المدين إلى الطرف الثاني الدائن في عملية الإقراض، كما يمكن أن يجري ذلك مباشرة بين صاحب المال والمقترض، غير أن الجانب الأكبر يجري عن

طريق المصارف التي تقوم بدور الوساطة بين الطرفين، هذا ما يجعل الائتمان ضرورة جوهرية للتقدم الاقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة أو مجمدة ممّا يمكن رجال الأعمال من مباشرة أعمالهم أو توسيعها وفي ذلك زيادة لإنتاجية رأس المال، وان أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، ويراد به ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها (الدغيم وآخرون، 2006: 1).

ويمكن تعريف الائتمان بأنه تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، وتتم خلال هذه العلاقة تقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أية خسائر (عبد الحميد، 2009: 103).

مما سبق يمكننا القول لأنه يمثل الأموال التي يمكن أن تمنحها المصارف أو البنوك الى الافراد أو الشركات التي ترغب أو تقدم طلب بمنحها ولكن تمنح وفق شروط وسعر فائدة يتم تحديده من قبل المصارف التجارية أو البنك المركزي أو الجهة المانحة وخلال فترة زمنية محددة ويتم دفعها خلال المدة الزمنية المبينة بالعقد.

2. عرض النقود: يقصد بعرض النقد بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول التي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة وقد أخذ مفهوم عرض النقد حيزًا واسعًا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائها تأثير النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي (احميد، 2019: 3).

مقياس عرض النقد بالمعنى الواسع M2: إذ يشمل على النقود الورقية والمعدنية مضاف إليها جميع المبالغ المتوافرة في الحسابات الجارية (ودائع تحت الطلب) وكذلك يضم الودائع غير الجارية إلى جانب الودائع الجارية والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي اي انه يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق مضافا إليه الودائع غير الجارية (اشباه النقود) الودائع الادخارية (شوق، 2018: 5).

3. الودائع المصرفية: يمكن إطلاق مفهوم الودائع او الوديعة، التي تعني بالمفهوم اللغوي هي إيداع شيء لدى شخص آخر لمدة زمنية معينة على ان يتعهد هذا الشخص برد الوديعة خلال المدة المحددة. (سمحان، 1997: 55).

فمن الناحية الاقتصادية، الإيداع يطلق على مظاهر وإشكال متعددة. إذ تمثل الودائع من أبرز مصادر التمويل في المصارف ويعتمد عليها في عملية الإقراض اساساً وعملية تحصيل الأموال (الزيدانين، 1999: 130).

كما يمكن تعريفها بانها هي العقد الذي يلتزم فيه المودع لديه بالمحافظة على الشيء ثم رده بعينه في الموعد المتفق عليه إلى صاحبه (المودع) والوديعة لا تنتقل ملكية الشيء وانما تنتقل حيازته إلى الشخص المودع لديه لمدة معينة ومن ثم تعاد بعينها. (النحفي، 1982: 40-41).

اذ يمكن تفسير الوديعة على انها ليست فقط الأموال التي تودع من قبل الافراد وغيرهم بل تشمل اشكال أخرى، ويتم وضعها وفق شروط تتم بين الطرفين ووفق مدة زمنية محددة.

المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر العمق المالي في معدلات التضخم

أولاً. نماذج البحث: إن النماذج الاقتصادية القياسية بصيغها العامة والمطلوب تقديرها وتحليلها في هذه الدراسة تأخذ الأشكال الآتية:

$$CPI_t = F(PC_t, M2_t, TBD_t) + V_t ; t=1,2,\dots,31 \dots\dots (3.1)$$

اذ ان:

CPI_t : المتغير التابع الأول ويمثل معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)

Consumer Price Index (%)

PC_t : المتغير المستقل الأول ويمثل نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) Private Credit، اذ قد يكون له تأثير متباين في معدلات التضخم ذو علاقة موجبة طردية إذا ما وجه الائتمان نحو القروض الاستهلاكية، وتكون علاقة سالبة اذ توجه نحو الاستثمارات الذي يزيد من حجم الطاقة الإنتاجية والعرض الكلي مما يخفض قيمة الأسعار.

$M2_t$: المتغير المستقل الثاني ويمثل نسبة عرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي Broad Money (%). وفق النظرية الكلاسيكية يكون تأثيره موجب.

TBD_t : المتغير المستقل الثالث ويمثل نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) Total Bank Deposits، نفترض ان للودائع المصرفية علاقة طردية مع معدلات التضخم.

V_t : عبارة عن متغير الخطأ في أنموذج التضخم.

ثانياً. اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج: نلاحظ من نتائج الجدول (1) أن متغير أنموذج التضخم (معدلات التضخم) كان ساكن بالمستوى، أي أن درجة التكامل هي الصفر $I(0)$. بينما كان كلاً من متغيرات (الائتمان المصرفي، عرض النقد الواسع، والودائع المصرفية) كانت غير ساكنة بالمستوى ولكنهم أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لكل منها، أي أن درجة تكامل كل منها هي الواحد $I(1)$. وبذلك تتحقق شروط بناء نماذج (ARDL).

(canal-fernandez & Fernandez, 2018: 9)

الجدول (1): نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة لمتغيرات نموذجي التضخم والبطالة لمصر خلال المدة (1990-2020)

	Original Variable (Level)		After one Difference	
	Intercept	Inter. & Trend	Intercept	Inter. & Trend
CPI_t	-4.168** (0.032)	-3.318* (0.083)		
PC_t	2.185 ^{n.s} (0.999)	0.811 ^{n.s} (0.999)	-6.134*** (0.000)	-6.755*** (0.000)
$M2_t$	3.570 ^{n.s} (1.000)	2.771 ^{n.s} (1.000)	-6.480*** (0.000)	-8.563*** (0.000)
TBD_t	-1.972 ^{n.s} (0.297)	-2.790 ^{n.s} (0.212)	-3.588** (0.012)	-3.433* (0.066)

- مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

ثالثاً. اختبار التكامل المشترك: نلاحظ من الجدول (2) أن قيمة (F) البالغة (7.0046) وهي قيمة أكبر من الحد الأعلى I(1) وعند جميع مستويات المعنوية، عليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة بعدم تساوي معاملات العلاقة طويلة الأجل ومساواتها بالصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك وعند مستوى معنوية (1%) بين مؤشرات العمق المالي (الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع، عرض النقد الواسع، الودائع المصرفية) وبين معدلات التضخم. (nasrullah & others, 2021: 8)

الجدول (2): نتائج اختبار التكامل المشترك بين مؤشرات العمق المالي والتضخم لمصر للمدة (1990-2020) باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Sig. F	I(0)	I(1)
F-statistic	7.0046**	10%	2.72	3.77
K	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
** significant at 1% level				

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الملحق (1) الجدول (3): معامل أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) للعلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات العمق المالي والتضخم في مصر للمدة (1990-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT _{t-1}	-1.2266	0.2145	-5.7174**	0.0000
** significant at 1% level				

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الملحق (1) تؤكد نتائج الجدول (3) على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات العمق المالي (الائتمان المصرفي، عرض النقد الواسع، الودائع المصرفية) وبين معدلات التضخم، حيث يظهر حد تصحيح الخطأ أو معامل التكامل المشترك بقيمة سالبة ومعنوية عند (1%) وتقدر قيمته بـ (-1.2266) وهو يشير إلى مقدار التغير في التضخم نتيجة انحراف كل من الائتمان المصرفي، عرض النقد الواسع، والودائع المصرفية في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة لكل منهما، أي أن التضخم سوف يستغرق أقل من سنة تقريباً ليعود إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل بعد آثار الصدمات في مؤشرات العمق المالي لأن

$$\frac{1}{1.2266} = 0.82 \cong 10 \text{ months}$$

رابعاً. تحديد أفضل رتبة للإبطاء من خلال أنموذج (VAR): يلاحظ من الجدول (4) أن أفضل فجوة إبطاء لأنموذج التضخم هي ثلاثة حسب غالبية معايير المعلومات، واستناداً إلى ذلك فإن أفضل إبطاء لغرض تقدير نماذج (ARDL) وإجراء التكامل المشترك بين مؤشرات العمق المالي والتضخم هي الفجوة الثالثة أي عند الزمن (t-3).

الجدول (4): تحديد أفضل رتبة للإبطاء لأنموذج التضخم لمصر خلال المدة (1990-2020) وفقاً لتحليل (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: CPI_t PC_t $M2_t$ TBD_t						
Exogenous variables: C						
Sample: 1990 2020						
Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-358.9330	NA	2131636.	25.92379	26.11410	25.98197
1	-254.8508	170.9922	4008.511	19.63220	20.58378*	19.92311
2	-236.7969	24.50178	3746.099	19.48549	21.19833	20.00912
3	-208.3105	30.52113*	1900.553*	18.59361*	21.06770	19.34996*
* denotes the optimal Lag length of the variable						

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الملحق (1)
 خامساً. تقدير أنموذج (ARDL): لاحظنا مما سبق وبناءً على كون أن جميع متغيرات أنموذج التضخم لمصر كانت ساكنة بالمستوى أو بعد أخذ الفرق الأول، عليه فإنه تم تقدير (192) أنموذج ARDL للبيانات، واعتماداً على أفضل رتبة للإبطاء تبين أن أفضل أنموذج سيكون من النوع $ARDL(2,3,0,1)$ بوجود الثابت، وتأكيداً على ذلك فإن هذا الأنموذج يحقق أقل قيمة لمعيار أكايكي للمعلومات (AIC) والبالغة (5.633) من بين النماذج الأخرى.
 تقدير العلاقة طويلة الأجل: يعرض الجدول (5) نتائج تقدير الأنموذج القياسي $ARDL(2,3,0,1)$ الذي يبين أثر مؤشرات العمق المالي في التضخم لمصر في الأجل الطويل. حيث تظهر نتائج الجدول أن الأنموذج القياسي المقدر في الأجل الطويل هو:
 الجدول (5): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات العمق المالي والتضخم لمصر خلال المدة (1990-2020)

ARDL Long Run Form				
Dependent Variable: CPI_t				
Selected Model: $ARDL(2,3,0,1)$				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Sample: 1990 2020				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.9241	3.4491	3.7471**	0.001
PC_t	-1.0775	0.2775	-3.8829**	0.001
$M2_t$	0.5659	0.1659	3.4103**	0.003
TBD_t	0.2037	0.0804	2.5342*	0.021

R-squared	0.7132	Mean dependent var.	9.5405
Adjusted R-squar.	0.5699	S.D. dependent var.	5.3820
S.E. of regression	3.5297	Akaike info criterion	5.6328
Sum squared resid.	224.2653	Schwarz criterion	6.1086
F-Stat.	4.9746**	Hannan-Quinn criter.	5.7782
Sig. (F-Stat)	0.002	Durbin-Watson stat	2.1027
** significant at 1% level			
* significant at 5% level			

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

$$\widehat{CPI}_t = 12.9241 - 1.0075PC_t + 0.5659M2_t + 0.2037TBD_t \dots\dots\dots (3.2)$$

كما يتبين أن معادلة تصحيح الخطأ ستأخذ الشكل الآتي:

$$EC_t = CPI_t - (-1.0075PC_t + 0.5659M2_t + 0.2037TBD_t) \dots\dots\dots (3.3)$$

يتبين من الجدول (5) الآتي:

❖ **الائتمان المصرفي:** هناك تأثير معنوي سالب للائتمان المصرفي في التضخم في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك عند زيادة نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى تراجع معدل التضخم في الأجل الطويل بـ (1.07%) بافتراض ثبات كل من عرض النقد الواسع والودائع المصرفية عند مستويات معينة.

❖ **عرض النقد الواسع:** هناك تأثير معنوي موجب لعرض النقد الواسع في التضخم في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك عند زيادة نسبة عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في الأجل الطويل بـ (0.56%) بافتراض ثبات كل من الائتمان المصرفي والودائع المصرفية عند مستويات معينة.

❖ **الودائع المصرفية:** هناك تأثير معنوي موجب للودائع المصرفية في التضخم في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك عند زيادة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في الأجل الطويل بـ (0.20%) بافتراض ثبات كل من الائتمان المصرفي وعرض النقد الواسع عند مستويات معينة.

❖ **ثابت النموذج:** هناك تأثير معنوي لثابت المعادلة في التضخم عند مستوى معنوية (1%)، ويعني ذلك أنه في الأجل الطويل إذا كانت قيم مؤشرات العمق المالي مساوية للصفر فإن معدل التضخم سيكون (12.92%).

❖ **معنوية النموذج:** بصورة عامة فإن النموذج القياسي المقدر يعتبر معنوياً من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (1%)، بمعنى أن جميع مؤشرات العمق المالي مجتمعة تؤثر معنوياً في التضخم في الأجل الطويل. إضافة إلى ذلك فإن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة حيث أن ما يقارب (57%) من التغيرات في التضخم سببها مؤشرات العمق المالي.

تقدير العلاقة قصيرة الأجل:

الجدول (6): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين مؤشرات العمق المالي والتضخم لمصر خلال المدة (1990-2020)

ARDL Short Run Form				
Dependent Variable: ΔCPI_t				
Selected Model: ARDL(2,3,0,1)				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Sample: 1990 2020				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ΔCPI_{t-1}	0.2757	0.1510	1.8260 ^{n.s}	0.085
ΔPC_t	-1.2988	0.4388	-2.9596**	0.008
ΔPC_{t-1}	-1.1901	0.2946	-4.0398**	0.001
ΔPC_{t-2}	-0.8976	0.2519	-3.5636**	0.002
$\Delta M2_t$	-1.1190	0.2348	-4.7663**	0.000
R-squared	0.7500	Mean dependent var.	-0.4332	
Adjusted R-squar.	0.6786	S.D. dependent var.	5.7640	
S.E. of regression	3.2679	Akaike info criterion	5.4185	
Sum squared resid.	224.2653	Schwarz criterion	5.7515	
F-Stat.	10.49964**	Hannan-Quinn criter.	5.5203	
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat	2.1027	
** significant at 1% level n.s not significant				

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الملحق (1) ويتضح من نتائج الجدول (6) أن النموذج القياسي المقدر الذي يبين أثر مؤشرات العمق المالي على التضخم في مصر في الأجل القصير هو:

$$\widehat{\Delta CPI}_t = 0.2757\Delta CPI_{t-1} - 1.2988\Delta PC_t - 1.1901\Delta PC_{t-1} - 0.8976\Delta PC_{t-2} - 1.1190\Delta M2_t \dots\dots (3.4)$$

يتبين من الجدول (6) ومن المعادلة (3.4) ما يلي:

- ❖ **الائتمان المصرفي:** هناك تأثير معنوي سالب للائتمان المصرفي في التضخم في الأجل القصير وعند مستوى معنية (1%)، فعند زيادة نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) في سنة ما فإن ذلك يؤدي إلى تراجع معدل التضخم في نفس السنة بـ (1.30%) وفي السنة التالية بـ (1.19%) وفي السنة اللاحقة بـ (0.90%) بافتراض ثبات كل من عرض النقد الواسع والودائع المصرفية عند مستويات معينة.
- ❖ **عرض النقد الواسع:** هناك تأثير معنوي سالب لعرض النقد الواسع في التضخم في الأجل القصير

وعند مستوى معنية (1%)، فعند زيادة نسبة عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) في سنة ما فإن ذلك يؤدي إلى تراجع معدلات التضخم في نفس السنة بـ (1.12%) بافتراض ثبات كل من الائتمان المصرفي والودائع المصرفية عند مستويات معينة.

❖ **الودائع المصرفية:** لا توجد علاقة قصيرة الأجل تربط بين الودائع المصرفية والتضخم.

❖ **معنوية الأنموذج:** بصورة عامة فإن الأنموذج القياسي المقدر معنوي من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (1%)، بمعنى أن الائتمان المصرفي في ثلاث سنوات متتالية إضافة إلى عرض النقد الواسع والتضخم في السنة السابقة جميعها تؤثر معنوياً في التضخم في السنة الحالية. كما أن الأنموذج المقدر يتمتع بقدرة تفسيرية عالية تجاوزت (68%).

النتائج والتوصيات:

أولاً. النتائج: فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية بين العمق المالي ومعدلات التضخم في الأجلين القصير والطويل، وكما يلي:

1. يُعد الائتمان المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات العمق المالي تأثيراً في التضخم، إذ أن زيادة نسبة الائتمان المصرفي بـ (1%) من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تراجع معدل التضخم بـ (1.08%) في الأجل الطويل وتراجع في الأجل القصير بـ (1.30%).
2. يحتل مؤشر عرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المرتبة الثانية من حيث تأثيره في التضخم، إذ أن زيادة عرض النقد الواسع بـ (1%) من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بـ (0.56%) في الأجل الطويل وتراجع في الأجل القصير بـ (1.11%).
3. يأتي مؤشر إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية بالمرتبة الثالثة من حيث تأثيره في التضخم، إذ أن زيادة إجمالي الودائع المصرفية بنسبة (1%) من الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار (0.20%) في الأجل الطويل. بينما لم يظهر تأثير هذا المؤشر على التضخم في الأجل القصير.

ثانياً. التوصيات:

1. من خلال النتائج القياسية يتوجب على البنك المركزي المصري بتوجيه المصارف التجارية والمتخصصة بزيادة منح الائتمان للمحافظة على معدل التضخم بحدود مقبولة.
2. على السلطة النقدية اتخاذ الإجراءات المقيدة أو الانكماشية للسيطرة على معدلات التضخم المفرطة والتمتساعة والتي تضر بنشاط الأداء الاقتصادي.
3. يتوجب على المصارف التجارية والمتخصصة للعمل على موازنة بين حجم الودائع المصرفية وحجم منح الائتمان بما يضمن معدلات التضخم بحدود مقبولة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. الأمين، عبد الوهاب، (2002)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان.
2. احمد، أسماء احمد عزيز، (2022)، مؤشرات الأسواق المالية وأثرها في التحويل المالي في بعض البلدان العربية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة الموصل.
3. أحمد، محمد الصيد، (2019) تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1995-2017)، جامعة الزيتونة، ترونة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة كليات التربية، العدد 14.

4. البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>
5. التميمي، عباس فاضل رسن، (2019) التضخم وانعكاسه على العائد والمخاطرة، جامعة أهل البيت عليهم السلام، كلية العلوم الإسلامية، قسم السياحة الدينية، العدد 24.
6. الدغيم، عبد العزيز والأمين، ماهر وانجزو، ايمان، (2006) التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3.
7. داود، حسام علي، (2014)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للتوزيع والنشر، الطبعة 6، جامعة البلقاء.
8. الزيدانين، جميل سليم، (1999)، أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن.
9. سمحان، حسن محمد، (1997)، نظرة في واقع المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 5، العدد 2.
10. شانسان، مونييه وسناني، امينه وتواني، نصيرة، (2019)، التضخم والانكماش وآثارهما الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف.
11. شوق، فوزي، (2018)، قياس وتحليل اتجاه السببية والاثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1.
12. طرشي، محمد وترقو، محمد وبوفليح، نبيل، (2019)، أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، www.asjp.cerist.dz.
13. عبد الحميد، عبد المطلب، (2009)، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسية والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
14. العيساوي، كاظم جاسم والوادي، محمود حسين، (2006)، الاقتصاد الكلي، تحليل النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى.
15. عيسى، خليفي، (2011)، التغيرات في قيمة النقود الأثار والعلاج في الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
16. فرحان، سعدون حسين ويونس، سماح عبد الجبار، (2021)، التضخم في ظل قيد المديونية الخارجية في دول أمريكا اللاتينية /البرازيل أنموذجاً، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 55.
17. قاعدة بيانات البنك الدولي www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
18. الكفري، عبدالله مصطفى، (2004)، التضخم كظاهرة اقتصادية بارتفاع الأسعار، الحوار المتمدن.
19. ملاك، وسام، (2000)، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان.
20. النجفي، حسن، معجم، (1982)، المصطلحات الاقتصادية والقانونية، الطبعة الأولى، دار واسط للنشر، بغداد.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Basu, Kaushik, understanding inflation and controlling, ministry of finance of india, 2011.
2. Canal-Fernández, V. & Fernandez, J.T., (2018), The long run impact of foreign direct investment, exports, imports and GDP: evidence for Spain from an ARDL approach, European Historical Economics Society, 128: 1-23.
3. Hodan, Sawsan Kareem, (2020), the Relationship between indicators of financial depth and the effectiveness of monetary policy in Iraq for the period (2004-2018).
4. Imanov, Gorknmaz and ahmedov, ali, (2019), Estimation of the optimal size of financial depth in terms of macro-stability.
5. Nasrullah, Muhammad, Muhammad Rizwanullah, Xiuyuan Yu, Hyeonsoo Jo, Muhammad Tayyab Sohail and Lizhi Liang, (2021), Autoregressive distributed lag (ARDL) approach to study the impact of climate change and other factors production in south korea, Journal of water and climate change.
6. Nomasomi, Ngonyama and Syden, mishi and Kin, sibanda and makhetha-kosi palesa, financial Depth, Bank competition and Economic performance Cross-Country Analysis, 2020.

الملحق (1): بيانات ومتغيرات مصر

Year	معدل التضخم (%)	معدل نمو نسبة البطالة (%)	الائتمان المصرفي (% من GDP)	عرض النقود الواسع (% من GDP)	الودائع المصرفية (% من GDP)
1990	17.7431	-3.6385	2.0416	7.3924	0.7456
1991	16.1253	14.2509	2.5245	8.7239	1.2956
1992	18.3508	-4.9041	3.0743	9.9727	1.4692
1993	8.4291	22.4215	3.5430	10.9756	1.7787
1994	8.4489	0.0916	4.4475	11.7400	1.9059
1995	11.3997	1.0064	5.7268	12.3295	1.9956
1996	7.1077	-18.4783	6.8712	13.0162	1.8863
1997	9.8763	-7.0000	8.1592	13.6676	1.9657
1998	2.3777	-4.0621	9.8056	14.3409	2.0058
1999	0.9194	-0.9963	10.9980	14.2882	1.9544
2000	3.9444	12.9560	10.7813	14.9882	2.3831
2001	1.8677	3.1180	10.9318	16.3895	2.7304
2002	3.1656	8.0994	12.7091	18.0287	3.2243
2003	6.7775	9.9900	12.7382	21.1885	4.7941
2004	11.6699	-6.2670	13.4770	23.6611	5.9259
2005	6.2127	8.5271	13.6756	25.2505	7.4702
2006	7.3600	-6.3393	14.0791	27.1785	9.1702
2007	12.5957	-16.1106	14.9766	30.2308	10.3804
2008	12.2040	-3.1818	15.1098	31.1693	1.8132

Year	معدل التضخم (%)	معدل نمو نسبة البطالة (%)	الائتمان المصرفي (GDP من %)	عرض النقود الواسع (GDP من %)	الودائع المصرفية (GDP من %)
2009	11.1855	6.6901	14.2792	32.5983	2.2037
2010	10.1069	-3.6304	14.1684	34.8526	2.2647
2011	11.6630	35.2740	14.9937	36.5309	2.4285
2012	19.4829	6.3291	15.3691	40.1477	1.5840
2013	8.7127	4.3651	16.5100	46.7110	3.4239
2014	11.2476	-0.3042	17.9680	52.5435	4.4318
2015	9.9309	-0.4577	20.0925	59.7087	7.0414
2016	6.2457	-4.9042	15.5008	79.8292	8.2739
2017	22.9326	-5.3989	28.9276	92.2956	19.7970
2018	21.4262	-16.3543	31.0411	99.2962	23.7427
2019	13.6226	-0.9165	35.0110	106.5591	23.4660
2020	6.2212	7.3998	40.1821	123.1609	15.6323

مصادر البيانات:

1. قاعدة بيانات صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
2. البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>